لماذا كُرد سوريا يريدون الفيدرالية؟

في أواخر نيسان، توصل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) والمجلس الوطني الكردي (ENKS) إلى اتفاق طال انتظاره للتفاوض بشكل مشترك من أجل الحقوق الكردية في مستقبل سوريا ما بعد البعث. في مؤتمر وحدة تاريخي، حدد الحزبان الكرديان السوريان المتنافسان البرنامج السياسي الذي سيتقدمان به في المحادثات مع دمشق: سوريا ديمقراطية فيدرالية يتمتع فيها الأكراد وغيرهم من المجتمعات العرقية والدينية بكامل الحقوق.

وقد عرضت كل الفصائل السياسية الكردية الكبرى في الشرق الأوسط دعمها. بعث زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني والرئيس السابق لحكومة إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني برسالة إلى المؤتمر، وأيضاً الرؤساء المشاركون لاتحاد المجتمعات الكردستانية (KCK)، المنظمة المظلة للأحزاب والمنظمات التي تستلهم من أفكار مؤسس وزعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان.

ومن جانبها، تراجعت أنقرة ودمشق عن كلمة واحدة في إعلان الوحدة المتعدد النقاط: الفيدرالية. قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان "لا مجال لـ [الفيدرالية] في الواقع السوري. نوصي باتخاذ القرارات التي تساهم في استقرار المنطقة بدلاً من تلك التي]تهددها[." وزعمت الحكومة الانتقالية السورية أن إعلان الوحدة يتناقض مع اتفاق الاندماج الذي أبرمته في 10 آذار مع قوات سوريا الديمقراطية، على الرغم من عدم وجود أي مادة في ذلك الاتفاق تنص على أن دمج قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية سيؤدي إلى أي نوع محدد من النظام السياسي.

ويرى البعض أن سوريا الفيدرالية هي مطلب متطرف مدرج في وثيقة الوحدة كتكتيك للتفاوض. وهذا هو نموذج اللامركزية الذي يفضله المجلس الوطني الكردي، في حين دعا حزب الاتحاد الديمقراطي (الأكثر قوة) إلى أشكال أخرى من اللامركزية. وينتقد العديد من الأكراد الذين يدعمون حزب الاتحاد الديمقراطي التجربة الفيدرالية الكردية في العراق. وكان من الممكن أن يؤدي إدراج الفيدرالية في وثيقة الوحدة إلى إرضاء المجلس الوطني الكردي وناخبيه وجعل الأولويات الكردية الأخرى تبدو أكثر واقعية بالنسبة لدمشق مقارنة بها.

ومع ذلك، فمن الجدير أن نفهم لماذا يرى العديد من الكرد السوريين الفيدرالية النموذج الشرعي الأفضل لمستقبل بلادهم. وخلافاً للمجتمعات الأخرى في سوريا والشرق الأوسط، ليس لدى الكرد تجارب تاريخية أو معاصرة إيجابية مع المركزية والدول القوية. منذ إنشاء الدول القومية الحديثة في المنطقة قبل قرن من الزمان، فهمت الأنظمة غير الفيدرالية الحقوق الكردية بمعنى محدود وفردي في أحسن الأحوال، واستعادت بعنف الحريات القليلة التي قدمتها لمواطنيها الكرد في أسوأ الأحوال.

الحقوق الفردية والجماعية

لقد ارتقى الأفراد ذوو الأصول الكردية، وحتى أولئك الذين يعرّفون أنفسهم علناً بأنهم كُرد، إلى مناصب السلطة في الدول الموحدة التي يعيشون في ظلها. وقد زعم زعماء تلك البلدان أن هذا يشكل مواطنة متساوية. ويجادلون بأن الكردي لا يُمنع من فعل أي شيء لمجرد أنه كردي. على سبيل المثال، يستطيع حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا(AKP) أن يتباهى بمسؤولين من أصل كردي مثل وزير المالية محمد سمسيك ووزير الخارجية هاكان فيدان كدليل على أن الدولة التركية تمثل الأكراد.

وصحيح أيضًا أن المجتمعات الكردية لم تتمتع أبدًا بالحقوق والحريات الجماعية في ظل هذه الأنظمة. وبالنسبة للغالبية العظمى من الكُرد، فإن وجود تلك الحقوق والحريات الجماعية هو المقصود بالمواطنة المتساوية. وسوف يشير الأكراد في تركيا الذين يؤيدون المزيد من الحقوق والحريات الجماعية إلى أن وجود الوزراء الأكراد المذكورين أعلاه لم يعكس حرمان ملايين الناخبين الأكراد من حقهم في التصويت أو يعالج حقيقة أن معظم حالات التعذيب ووحشية الشرطة في تركيا تستهدف أشخاصاً من المحافظات ذات الأغلبية الكردية.

الدولة الوحيدة التي يسكنها الكُرد ويتمتع فيها الأكراد بكامل الحقوق الجماعية القانونية هي العراق ما بعد عام 2003، وهي دولة فيدرالية. أحد هذه الحقوق المهمة التي يتمتّعون بها هو الحق في استخدام اللغة الكردية في الحياة العامة. اللغة الكردية هي لغة رسمية مُعترف بها دستوريا في العراق، إلى جانب اللغة العربية، واللغة الأساسية في إقليم كردستان. يرسل الكُرد أطفالهم إلى مدارس اللغة الكردية. عندما يُريد مواطن كردي التواصل مع المسؤولين الحكوميين أو قوات الأمن المحلية، يمكنه أن يتوقع أنّ هذا المسؤول يتحدّث باللغة الكردية.

وعلى النقيض من ذلك، في تركيا وإيران المركزيتين، من القانوني (على الورق) أن يستخدم الكُرد لغتهم في بعض السياقات المُحدّدة. لكن هذا حق فردي في التحدث أو الكتابة بلغة ما، وليس حرية جماعية لمجموعة لغوية في استخدام اللغة وتطويرها على مستوى المجتمع. ويُحظر في كلا البلدين استخدام اللغة الكردية في السياقات العامة التي تعتبر حيوية لتنميتها. وفي السياقات التي يكون فيها استخدام اللغة الكردية قانونيًا، مثل التعليم الخاص والنشر، يتم قمعها بشدة. تقوم كل من تركيا وإيران بسجن المعلمين الكُرد وتجريم المنشورات الكردية.

الانتكاسات والانتقام

إن الفيدرالية هي واحدة من العديد من أشكال اللامركزية التي من الممكن أن تعالج المخاوف الكردية. ولكن من وجهة النظر الكردية، فإن قبول أشكال اللامركزية غير الفيدرالية يعني المخاطرة بالإلغاء العنيف للسلطات الممنوحة للوحدات المحلية من قبل الحكومة المركزية.

وهنا يتذكر الأكراد مصير اتفاقية الحكم الذاتي لكردستان العراق عام 1970 ومعاملة الحكومة للبلديات الموالية للأكراد في تركيا قبل وبعد انهيار عملية السلام في عام 2015.

وفي العراق، توصل الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مصطفى بارزاني إلى اتفاق مع نظام صدام حسين كان من شأنه أن يمنح المناطق الكردية في العراق حكماً ذاتياً محدوداً، ويضمن المشاركة الكردية في الحكومة المركزية، ويعترف باللغة والهوية الكردية في العراق. لم تنفذ الدولة العراقية الاتفاق بشكل كامل، وبالتالي انهارت الاتفاقية، وأدت إلى سنوات من الصراع الدموي.

وفي تركيا، لم تبرم الدولة أي اتفاق رسمي مع أي كيان كردي. وامتنعت عن اتخاذ إجراءات قمعية ضد الحياة السياسية الكردية أثناء المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني. فازت الأحزاب الكردية القانونية غير المسلحة بسهولة بالأغلبية في الانتخابات البلدية. كما قاموا بتنظيم مجتمعاتهم في مجموعة متنوعة من الهياكل السياسية والاجتماعية التي تعايشت مع تلك المؤسسات من خلال استراتيجية السلطة المزدوجة. وعندما فشلت محادثات السلام، انتقلت الحكومة من التسامح مع هذه الهياكل إلى سحقها، وسجن الآلاف من الناشطين والمسؤولين المُنتخبين، وحظر وإغلاق العشرات من المؤسسات، وتدمير الحكومة الديمقراطية المحلية.

إن هاتين النسختين المختلفتين للغاية من الحكم الذاتي الكردي تشتركان في عيب قاتل واحد. كلاهما موجود بسبب منح الحكومة المركزية (طرف واحد) صلاحيات أكبر للوحدات المحلية. الأمر أصعب للحكومة المركزية سحق الوحدات الفيدرالية التي تتشارك في السيادة مع الحكومة المركزية.

وكان من الممكن أن تتمتع الوحدات الفيدرالية أيضًا بقدرة أكبر على الدفاع عن نفسها، حيث كان من الممكن أن تكون قوات الأمن تابعة لحكومات محلية ذات أغلبية كردية، وليس للدول المركزية التي تهيمن عليها تركيا أو العرب. وكان من الممكن أن يحول هذا دون وقوع أعمال عنف جماعية ضد السكان الأكراد المدنيين التي حدثت في كلتا حالتي إعادة المركزية (حالة تركيا والعراق).

يؤدي المثال الوحيد للفيدرالية الكردية إلى نتائج أكثر إيجابية للحياة المدنية الكردية وازدهارها. وقد نشبت نزاعات سياسية خطيرة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية العراقية، وصلت إلى حد الاشتباكات بين قوات الأمن التابعة لكل منهما. لكن عصر العنف الجماعي الذي تمارسه الدولة والاضطهاد ضد المدنيين الأكراد قد انتهى منذ فترة طويلة في العراق الفيدرالي، في حين أنه مستمر في تركيا وإيران المركزيتين. ولن ينسى الأكراد السوريون هذا الاختلاف في أي وقت قريب.

هل ممكن أن تكون حالة سوريا مُختلفة؟

وفي الشرق الأوسط الحديث، فإن الدولة الفيدرالية (العراق) هي الوحيدة التي سمحت للكُرد بممارسة حقوقهم وحرياتهم الجماعية وامتنعت عن شن حملات قمع عنيفة ضد المدنيين الكُرد. وقد حرمت الدول المركزية مواطنيها الكُرد من هذه الحقوق الأساسية، وعكست نماذج اللامركزية غير الفيدرالية، وانخرطت في أعمال انتقامية عنيفة لمعاقبة المدنيين الكُرد على مشاركتهم في هذه الهياكل اللامركزية. وكان هذا صحيحاً بغض النظر عن النظام الداخلي أو التوجه الجيوسياسي لتلك الدول وطبيعة الهياكل السياسية والعسكرية التي تمثل المجتمعات الكردية.

بالنسبة للكُرد، لم تكن الدولة السورية المركزية القديمة أفضل كثيراً من تركيا، أو إيران، أو العراق ما قبل الحرب. وكما كتب المؤرخ سامي ميبض، فإن بعض الأفراد الكُرد السوريين "وصلوا إلى مناصب سياسية عليا و[أصبحوا] أثرياء" تحت الحكم غير الكردي، منذ العصر العثماني حتى نظام بشار الأسد، دون أي حل واضح للمسألة 'الكردية'. قبل الحرب الأهلية، ذكرت هيومن رايتس ووتش أن المجتمعات الكردية السورية عانت من ''حظر مختلف على استخدام اللغة الكردية؛ رفض تسجيل الأطفال بأسماء كردية؛ استبدال أسماء الأماكن الكردية بأسماء جديدة باللغة العربية؛ حظر الشركات التي ليس لها أسماء عربية؛ عدم السماح بالمدارس الخاصة الكردية؛ وحظر الكتب والمواد الأخرى المكتوبة باللغة الكردية.''

وهذا هو السياق الذي ينبغي أن تُفهم فيه الدعوات الكردية السورية إلى الفيدرالية. وخلافاً لخطاب أنقرة ودمشق، فإن الأمر لا علاقة له بنية تقسيم الأراضي السورية أو الدعوة إلى التدخل الأجنبي. ويرى الكُرد في ذلك مطلباً لظروف داخل الحدود القائمة لكي تمنع تهميشهم أو استخدام عنف الدولة ضد مجتمعاتهم. قد يزعم كثيرون أن المجتمعات الكردية، في ظل الدولة الفيدرالية التعددية، سوف تتمتع بعلاقة أكثر

إيجابية مع دمشق من أي وقت مضى: فلن تكون هناك مظالم يمكن للقوى الأجنبية أو الجماعات الانفصالية استخدامها لتعبئة الكُرد لتحقيق أجنداتها.

وفي حين أن النظام الفيدرالي هو أحد الأنظمة التي يمكنها خلق تلك الظروف، إلا أنه ليس النظام الوحيد. من الناحية النظرية، يمكن لسوريا الجديدة أن تحترم الحقوق والحريات الجماعية للسكان الأكراد، وتسمح بحكومة محلية قوية، وتنظم قوات الأمن بحيث تمثل المجتمعات التي تحميها داخل دولة مركزية.

لقد اتخذت الحكومة الانتقالية بعض الخطوات الإيجابية. استبعد اتفاق الاندماج المبرم في 10 آذار مع قوات سوريا الديمقراطية التوصل إلى حل عسكري للقضية الكردية في سوريا، واعترف لأول مرة بوجود جالية كردية سورية. وبعد أسابيع، وافقت قوات سوريا الديمقراطية على سحب قواتها من حيي الشيخ مقصود والأشرفية الكرديين في حلب، مقابل دمج قوى الأمن الداخلي الكردية مع وزارة الداخلية السورية والحفاظ على مؤسسات الإدارة الذاتية. وفي الآونة الأخيرة، عندما نقل وزير التعليم محمد تركو صلاحياته إلى سلطات التعليم الإقليمية، حيث قال إن حكومته '' تدرك تمامًا قيمة تنفيذ اللامركزية الإدارية لتلبية الاحتياجات التعليمية المتنوعة والمتطورة في جميع أنحاء البلاد.'' وكانت هذه أول إشارة إلى أي نوع من اللامركزية من مسؤول سوري كبير. وأثارت الآمال في أن تقبلها الدولة في مجالات أخرى.

ويجد الكُرد السوريون أنفسهم اليوم في وضع أقوى من وضع المجتمعات الكردية في القياسات التاريخية التي يخشونها. داخليًا، هم مسلحون جيدًا ومنظمون جيدًا. ويدعم الأكراد من مختلف الأطياف السياسية اللامركزية، كما يفعل العديد من السوريين من خلفيات عرقية ودينية أخرى. وعلى الصعيد الخارجي، تربطهم علاقات دبلوماسية مع الدول المستثمرة في نجاح الاتفاق المستقبلي مع دمشق. كما أن الدولة السورية الجديدة أضعف نسبياً من تركيا في عهد أردوغان وعراق في عهد صدام.

وفي الوقت نفسه، لدى الأكراد السوريين تحفظات. وأعلن الإعلان الدستوري الانتقالي، الذي صدر بعد أيام من اتفاق قوات سوريا الديمقراطية ودمشق، أن الدولة ستعترف بالحقوق الدستورية لمواطنيها الأكراد، وذكر اللغة العربية فقط كلغة رسمية ولم يذكر الهوية الكردية. سوريا ما تزال 'الجمهورية العربية السورية.'

ورغم الخطاب البنّاء لزعماء كلا الجانبين، فإن الجمهور الكردي السوري قد يستمر في الكفاح من أجل الثقة في الدولة التي يقودها الزعماء السابقون لجبهة النصرة، التي هاجمت المجتمعات الكردية بعنف في بداية الحرب الأهلية. وقد أدى العنف الطائفي الذي ارتكبته قوات الحكومة الانتقالية ضد الطائفتين العلوية والدرزية، وترقية قادة الجيش الوطني السوري المتورطين بارتكاب انتهاكات خطيرة ضد المدنيين الكُرد إلى مناصب حكومية عليا، إلى تفاقم هذه المخاوف.

وفي نهاية المطاف، وفي سعيها لبناء دولة قوية، تخاطر السلطات السورية الجديدة بإعادة إنشاء دولة هشة، جامدة إلى الحد الذي يجعلها تنهار عندما تلتقي مع المطالب الكردية التي لم يتم حلها. ينبغي للمفاوضات بين الكُرد السوريين ودمشق أن تهدف إلى إنشاء دولة قوية ومرنة بما يكفي لحل المسألة السورية 'الكردية' سلمياً إلى الأبد. وبدلاً من الرد على الدعوات إلى الفيدرالية بالإدانة والتهديدات، يتعيّن على السلطات السورية أن تتفهم التجارب التاريخية والمخاوف الحديثة لمواطنيها الكُرد. وينبغي أيضاً للسلطات الكردية أن تفكّر بمرونة وإبداع حول ما إذا كان من الممكن معالجة مخاوفها من خلال مجموعة متنوعة من أشكال اللامركزية، وكيفية القيام بذلك.